جامعة لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات مادة الاقتصاد السياسي الدولي

سنة أولى ماستر علاقات دولية

السنة الجامعية :2022/2023.

الأستاذ: بوساق اليازيد

المحاضرة الثانية: المنظمات الدولية المتخصصة– صندوق النقد الدولي انموذجا:

تؤكد التحولات الكبرى الحاصلة في البيئة الدولية بداية الثورة الصناعية الثالثة، التي تقوم على أساس المعرفة والمعلوماتية، لا تختلف أهميتها ونتائجها وتأثيراتها على الثورة الصناعية الاولى أو الثانية التي نقلت الانسان من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة وما بعد الصناعة، فتباينت مسميات هذه المجتمعات فدانيال بال Bell Daniel يطلق عليها المجتمعات ما بعد الصناعية بينما يسميها بريجنسكي Brezeisnki المجتمع التكنو –الكتروني بينما يصفها الفين توفلر Tofler Alvin بالموجة الثالثة للحضارة ومعها انتقل دور التكنولوجيا في العالقات الدولية من مستوى المتغير المساعد إلى مستوى المتغير الرئيسي.

أولا_ تعريف المنظمة الدولية: تعرف المنظمة الدولية بأنها تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشاءه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للاشراف جزئيا أو كليا على بع ض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن موقفها أو وجهات نظرها في المجتمع الدولي، كما تعرف بأنها كيان قانوني دولي مستمر تنشئه مجموعة من الدول تجمع بينها مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة.

بينما يعرفها الأستاذ غضبان المبروك بأنها تنظيم يتضمن مجموعة من الدول يقوم بمجموعة من الوظائف التي يحددها الميثاق المنشأ، وله شخصية قانونية مستقلة عن الشخصية المنشأة كما أنه مزود بأجهزة دائمة تتولى القيام بالمهام المنوطة به .

ثانيا_ **صندوق النقد الدولي:**

يتولى صندوق النقد الدولي ادارة جزء من النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتعلق بالنظام النقدي الدولي، وعلى ذلك نحاول من خلال هذا الجزء درا سة هذه المؤسسة بالتطرق في الفرع الاول لتعريفه، ونتناول في الفرع الثاني اهدافه، واخيرا نتناول في الفرع الثالث وظائفه .

1- تعريفه

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة النقدية التي تم انشاؤها في مؤتمر بريتون وودز عام1944 بهدف تشجيع التعاون النقدي بين دول العالم وتحقيق الاستقرا ر المنشود في معدلات الصرف ، وقد أصبحت الاتفاقية المنشئة له نافذة اعتبارا من1945/10/27 ويوجد مقره بواشنطن، ويعتبر أحد الوكالات الحكومية المتخصصة بمقتضى الاتفاقية التي تم إبرامها بينه وبين منظمة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 1947 ، وقد استعانت به للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجا من مناهج ميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق رفاهية الشعوب عن طريق وضع القواعد التي تضبط أسعار الصرف دوليا وذلك ضمن ما يسمى بالنظام النقدي الدولي الجديد والذي يعرف على أنه " جملة القواعد والإجراءات التي تضبط سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي وكل ما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية، وبالشكل الذي ييسر التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية عموما." ويتألف الصندوق من الأجهزة التالية:

2- أهداف الصندوق:

تنص المادة (1) من اتفاقية الصندوق على تحديد أهدافه و تحديد الأغراض المتوخاة من تأسيسه كما يلي:

أ- ترويج التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر الآلية للتشاور و التعاون حول المشاكل النقدية الدولية.

ب- تسهيل و توسيع النمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة، بناء على هذا الأساس في تشجيع وإدامة مستويات عالية من الإستخدام (العمالة عكس البطالة) والدخل الحقيقي، وباتجاه تطوير الموارد الإنتاجية لكافة الأعضاء في الصندوق كهدف أساسي للسياسة الإقتصادية.

ت- ترويج استقرار الصرف ودعم ترتيبات الصرف بين الأعضاء من الدول، و تجنب تخفيض قيمة صرف العملات بين الدول.

ث- المعاونة في تأسيس نظام المدفوعات متعددة الأطراف بخصوص الصفقات الجارية بين الأعضاء و العمل على إلغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة الدولية.

ج- إعطاء الثقة للأعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم، وعليه فالصندوق يقدم للدول الفرصة لتصحيح الإرتباكات و حالات سوء توازن و التعديلات التي تطرأ على موازين مدفوعاتهم.

ح- ووفقا لما تقدم أعلاه فإن الصندوق يعمل من أجل التقليل من حدة ودرجة سوء التوازن في الموازين الدولية للدول الأعضاء.

كما ورد في المادة 07 التي هي عبارة عن تقوية للمادة 01، الفقرة 04 التي تطلب من الدول الأعضاء تفادي فرض القيود على المدفوعات الجارية و القيود في العملات، أي تفادي القيود التميزية لعملة.

كما أن هذه المادة أوضحت أيضا، بأن على الدول الأعضاء أن تزود الصندوق بالمعلومات المالية والإقتصادية بكل أنواعها.

ورغم أن الصندوق يعارض بقوة مسألة فرض القيود على الحساب الجاري إلا أنه يشجع الرقابة أو مراقبة رأس المال، كما تنص المادة 06 على أن الدول الأعضاء يمكن أن تستعمل موارد الصندوق لمواجهة حالة تدفقات لرأس المال كبيرة و مستمرة نحو الخارج. فالصندوق يمكن أن يطالب من الدول الأعضاء أن يمارسوا الرقابة في تدفقات رأس المال لمنع مثل هذا الإستخدام للموارد من الصندوق.

المادة 06: بإمكان الأعضاء أن يطبقوا الرقابة كلما كانت ضرورية لتنظيم حركات رأس المال الدولية والنظرة و التوجه نحو تدفقات رأس المال قد كانت نتيجة تدفقات رأس المال التضاربية، (وهذه المادة جاءت في وقت أين الاعتقاد العام بأن المضاربة عملية تؤدي إلى عدم الإستقرار و سوء التوازن).

التعاون الدولي: la coopération international

- يلعب FMI دور المستشار في التعاون الإقتصادي.
- محاولة تحسين المعايير البنكية الدولية.
- مساعدة الدول المهدمة من الحروب, أو الكوارث الطبيعية.

• القسط الأكبر من نشاطات FMI هي عبارة عن مراقبة، فإدارة FMI تعطي تقارير لدول الأعضاء عن حالة الإقتصاد العالمي و الإقتصاد داخل الدول لمدة تتمثل في 06أشهر.

ترويج التجارة الدولية:

FMI يبحث دائما عن تحرير التجارة الدولية من كل القيود، النقطة التي لم ترضي العديد من الدول، إلا أن S.Fischer ردّ و قال أن التجارة بدون قيود هي مفروضة على كل الدول الأعضاء.

منح القروض من طرف FMI:

يقوم FMI بمنح قروض للدول الأعضاء، خاصة وأن الأموال المكونة لهذا الصندوق هي أموال الدول الأعضاء. كذلك البرامج المقدمة من طرفه لم تحض بقبول كبير و السبب الرئيسي حسب S. Fischer هو أنFMI يتدخل إلا في حالة أزمات اقتصادية حادة الناتجة عن عدم الأخذ بعين الإعتبار الإنذارات من طرف السلطات العامة.

و حل الأزمة يكمن في أن الدولة يجب أن تعيش حسب إمكانياتها، الشيء الذي يعطي تكلفة سياسية على المدى القصير، أما النتائج فتكون على المدى الطويل، و غالبا اللوم ما يكون على FMI و ليس على الدول أو السلطة المسببة لهذه الأزمة.

ثانيا_ الآثار السياسية لصندوق النقد الدولي :

شهدت فترة التسعينيات تحولات عميقة في بنية النظام الدولي حيث تراجع دور الدولة لصالح قوى صاعدة جديدة و مؤثرة كالمنظمات دولية و الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الفواعل غير الرسمية . إن هذا التحول أوجب إعادة طرح موضوعات مغايرة تتماشى مع التغيرات الحاصلة في المنظومة العالمية كموضوع البيئة التنمية حقوق الانسان الصحة هو ما جعل نشاط المنظمات الدولية المتخصصة تعرف نقلة نوعية من حيث إصدار التوصيات و الدفاع عن حقوق الانسان في شتى المجالات، ما جعلها تتمكن من تحقيق حاجات ضرورية كثيرة لسكان الدول في وقت عجزت فيه الحكومات هي نفسها عن القيام بذلك.

تؤكد وقائع الحياة السياسية على مدى التاريخ، أن استقلال الدولة وممارستها لسيادتها يقتضيان توافر مجموعة من الاسس القانونية والسياسية والاقتصادية التي تمكن الدولة من مواجهة الضغوط، وتمكنها من عدم الارتباط بقوى خارجية. ولعل تمكن الدولة من إمكانات

اقتصادية يجعلها قادرة على حرية الحراك السياسي والاجتماعي والقانوني المتمثل في استكمال التكيفات السيادية.

ولان السياسة اقتصاد مكثف، وأصحاب القرار في مختلف الدول، والعظمى منها خصوصا، يتخذون القرارات الاقتصادية العديدة بإحكام، لتسهيل اتخاذ قرار سياسي تكون له انعكاسات مهمة على الدولة والمجتمع، تندرج السيطرة الاقتصادية والمالية، في إطار سياسي غير بعيد عن صراعات مضمونها الاستقلال، ليس في معناه الشكلي فقط، بل في مضامينه الاكثر عمقا، والمتعلقة بتحقيق كل أشكال حرية صناعة القرار، واتخاذه.

وهذا الفهم يمس الشعوب التي تعاني أكثر من غيرها من هيمنة سلطات العولمة السياسية والاقتصادية في البنية الهيكلية الراهنة للنظام العالمي السائد، إذ تقوم المؤسسات المالية الدولية بدور بالغ الاهمية في تحديد أسلوب حياة المواطنين، بل ومصائرهم المعيشية، وتلقى إجراءاتها ردود فعل غير مرح بها، بل وغير قابلة على الاطلاق بالبرامج التي تفرضها، وفي مقدمتها برامج صندوق النقد الدولي.

وفي هذا السياق، فإن من اللافت للاهتمام أن مواطني الدول الافقر في هذا العالم يعرفون بحدسهم وتجاربهم أن سياسات صندوق النقد الدولي وبرامجه، تؤثر في حياتهم، ويعرفون أن هناك قوى كبرى تكاد تقرر مصائر حياتهم اليومية، بعد محاولاتها تقرير مصائرهم السياسية الإستراتيجية وأن صندوق النقد الدولي وسياساته وبرامجه على وجه الخصوص، أدوات تحركها سلطات سياسية، في صورة نقدية –اقتصادية.

إذ تظهر خطورة هذه المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للتجارة إلى جانب مجموعة الثمانية الكبار في المظاهر الاتية – :

أنها تترجم مفهوما ليبراليا رأسماليا من خلال الاسس التي اعتمدتها للنظام النقدي الدولي وللسياسات المالية والاقتصادية والتجارية – .أنها سلطة دولية للتشاور والتنسيق بين الثمانية الكبار – .أنها سلطة معنوية في المقام األول تعبر عن سيطرة الشمال على الجنوب والاغنياء عن الفقراء – .أنها من خلال آلية عملها ال تتوقف عند الدور المعنوي أو الرقابي، بل يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الاعضاء تنفيذها في سياستها المالية والاقتصادية .

أن هذه المؤسسات بالرغم من خطابها الايديولوجي حول حرية التجارة، فإن سياساتها التطبيقية تمثل ممارسة لحماية ألسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية وبالذات الشراكات متعددة الجنسيات .

المحاضرة الثالثة : الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها السياسي:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم الموضوعات المتعلقة بالتنمية في عالمنا المعاصر لاسيما التنمية الخاصة بالدول النامية، وذلك نظراً لإمكانياتها المادية والبشرية التي تتمدد في مختلف دول العالم، وتتنوع أنشطتها في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، بالإضافة إلى المضاربات المالية والمصرفية الدولية،الأمر الذي يؤهلها للسيطرة الاقتصادية علي كافة قطاعات الأعمال في العالم، مستغلة في ذلك تقدمها العلمي، والتقني، وقوة إمكانياتها المادية والبشرية، وهذا لا يقتصر فقط علي الدول المتقدمة؛ بل يظهر جلياً في مجالات التنمية في الدول النامية، لما تتمتع به تلك الدول من ثروات طبيعية، وعدم وجود امكانيات لدى هذه الدول لاستغلالها وتحقيق التنمية المرجوة من خلالها.[1]

يرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات بوضعها الحالي إلى القرن 19 منذ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا إقامة وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعاً لها في نيويورك إلى أن شركة سنجر الأمريكية كانت أول شركة تستحق وصف (المتعددة الجنسية) بالمعنى الدقيق حيث أنشأت في عام 1867 مصنعاً لها في جلاسكو لإنتاج ماكينات الخياطة وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذوها[2].

[1] إبراهيم محمد القعود، الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والشرعية، كلية القانون / الزاوية، ص، 05_02.

[2] محمد نبيل الشيمي ،الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية "منافع ومآخذ" المركز الديمقراطي العربي.

https://democraticac.de/?p=26786

أولا : . تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

سوف نستعرض أهم التعريفات للشركات متعددة الجنسيات علي النحو الاتي:

تعريف منظمة الأمم المتحدة: الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بغض النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل به، وأن تعمل هذه الكيانات في ظل نظام يسمح باتخاذ قرارات وسياسات متجانسة وإستراتيجية مشتركة، من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار، وأن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية، أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر أن تمارس تأثيرا فعالا علي أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين.

كما عرفها الفقيه كلاوذنز بأنها" شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد به مركزها الرئيسي، " وهذا التعريف وان شمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة، من إنتاج السلع والخدمات، إلا أنه أغفل الشركات التي تعمل في المجالات الأخرى، ومن أهمها البناء والتشييد، والمضاربات المالية بأنواعها المختلفة.

في حين يعرفها الاستاذ غضبان مبروك: هي مجموعة من المؤسسات مختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موجودة أي أن الشركات متعددة الجنسيات هي المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الانتاجية 10 على الاقل في عدد معين من الدول 6 دول على الاقل خارج الدولة الأم وكل هذا في إطار استراتيجية وإنتاجية موحدة.

إن الإقرار بأهمية الشركات متعددة الجنسيات يثير خلافا كبيرا بين الدول الكبرى والدول الصغرى، إذ تحاول الأولى إيجاد توازن بين مصالح الدول ومصالح الشركات العالمية، بينما الثانية تحاول تقوية سلطانها أمام هذه الشركات العابرة للقارات .وقد أطلق كل من بارنت ومولر على الشركة متعددة الجنسيات اسم "المشروع الكوني"، وعرفاها بأنها أول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم . إذ يؤكد هذا التعريف الأستاذ مؤيد عبد الجبار الحديثي في قوله إذا كانت الدولة تشكل محور الاقتصاد الدولي فإن هذه الشركات تشكل محور اقتصاد العولمة وما يجري هو محاولة تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة خاضعة

لنشاطها وسيطرتها، ويستدل قائلا يوجد في العالم حوالي 40 ألف شركة متعددة الجنسيات تبلغ إيراداتها أكثر من نصف الناتج الإجمالي العالمي وقيمة أصولها 94 تريليون دولار ولكن الشركات الكبرى المهيمنة تبلغ 500 شركة يتركز منها 476 شركة في دول الشمال، مقابل 28 شركة في دول الجنوب وبلغت إيراداتها عام 1996 حوالي 11435 تريليون دولار، أي أن إيرادات هذه الشركات الخمسمائة فقط يعادل 41 %من الناتج العالمي و 64 %من الناتج الإجمالي الأمريكي.

إن أخطر هذه الشركات هي إمبراطوريات وسائل الاعلام التي تسيطر على الحقل الاتصالي وفقا لنموذج يوهان جالتونج الذي درس تأثير الاحتكار الدولي بشأن اتجاه التدفق العالمي، توصل أن الظاهرة قسمت العالم إلى قسمين غير متكافئين هما: المركز المسيطر وتمثله الدول الصناعية المتقدمة وهي قليلة العدد، والهامش الأقل تطورا والمتخلف الذي يمثل دور التابع في النموذج ويتفاعل مع التبادل العالمي الدولي أرسيا من فوق الدول المتطورة صناعيا ومن الأسفل الدول الأقل تطورا والدول النامية .

ثانيا_ الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات:

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمضيفة بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافها، التي غالبا ما تتطابق مع مصالح وأهداف الدول الكبرى، فقد ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أن شركة شل تواطأت مع الشرطة والجيش وفي انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات سكان دلتا النيجر .

كذلك ساهمت شركة التلغراف والهاتف الأمريكي مساهمة كبيرة في الإطاحة بالرئيس الشيلي الشرعي سلفادور أليندي عام 1973 واستخلافه بالجنرال بينوشي كما دفعت شركة شيفرون بالإدارة الأمريكية إلى افتعال أزمة دارفور بشرق السودان عقابا للنظام السوداني الذي قرر طرد شركة التنقيب التابعة لها خارج البلاد.

ويمكن القول أن السيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحدث بسبب :

مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار .

التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها.

مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صبغة سياسية واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة .

رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم .

عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثرواتها من اجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.

رفض اللجوء لمحاكم البلد المضيف في حال نشوب نزاعات نظر للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات وتفوقها على الدول المضيفة من ناحية الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلومات المتاحة.[3]

المحاضرة الثالثة: البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

يعتبر الماركسيون العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي, وأن كل الحروب تحركها اسباب ودوافع اقتصادية. أما نظرية الحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب قد يكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرد على النظام الدولي في محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التي يتيحها لاعضائه الأخرين, وان التأثيرات الضاغطة لثورة التوقعات المتزايدة تغذي بدورها السلوك العدواني للمجتمعات التي تعاني من الحرمان.

وتسعى الدول للتعاون فيما بينها في المجتمعات الاقتصادية من خلال عمليات التكامل فيما بينها كأنشاء الاسواق الاقليمية والعالمية المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة أو منتدى التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا أو مجلس التعاون الخليج العربي وغيرها.

[3] عبد الهادي بو طالب ، العالم ليس سلعة ، في نقد العولمة ، منشورات الزمن ، الكتاب 26 ،مايو 2006 ، ص50.

كذلك يشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من كلية العلاقات الدولية إذ لا يوجد في بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، والدول التي تمتلك من الموارد مل يفيض عن حاجتها الاستهلاكية والانتاجية تجري عملية تبادل السلع بين الدول، ويتم تصدير فائضها إلى العالم الخارجي، وتستخدم الدول المتقدمة اقتصاديا سياسات معينة باتجاه الدول النامية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية. ومنها العقوبات الاقتصادية فقد شهد العالم منذ حقب غابرة، فقد كانت الإمبراطوريات والجيوش تلجأ إلى فرض أنواع من "الحصار" الاقتصادي على الدول والجهات التي تتوافق معها، أو كوسيلة للتمدد وبسط الهيمنة الخارجية.

وفي العصر الحديث استعمل سلاح العقوبات الاقتصادية في الكثير من الحالات، حيث استعملته عصبة الأمم بحق إيطاليا في العام 1935 بعد غزوها إثيوبيا.وخلال الحقب التالية تدخل مجلس الأمن في العديد من الحالات وأقر عقوبات اقتصادية تفاوتت حدتها وتأثيراتها وأسبابها وخلفياتها.

وخلال العقود الأربعة الأولى بعد قيام الأمم المتحدة لم تصدر قرارات من مجلس الأمن الدولي بشأن العقوبات الاقتصادية إلا في حالتين، هما: روديسيا (1966) وجنوب أفريقيا.(1977) ولكن وبعد انتهاء الحرب الباردة لجأ مجلس الأمن بصورة متزايدة إلى فرض العقوبات الاقتصادية الجماعية، فقد فرضت عقوبات على العراق ويوغسلافيا السابقة وعلى هايتي والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان[4].

ويمكن تلخيص اهم الادوات الاقتصادية اتجاه الدول النامية **في** :

1-المقاطعة الاقتصادية : تعني الامتناع عن شراء سلع تنتجها دولة معينة ويعتبر هذا الاجراء اقل تأثيرا من اجراء الحظر في أن الذي يفرض الحظر هي الحكومات بينما الذي يمارس المقاطعة هي الشركات والمؤسسات والأفراد من خلال دوافع وطنية مثال مقاطعة اسرائيل

[4] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14/%D8%A7%D9%84%D8%

-2**الحظر التجاري** : يتخذ على البلاد التجارية في العادة وهناك شكلين من الحظر أما حظر كلي شامل أو حظر جزئي محدود, وتعتبر اجراءات الحظر بشكلها الكلي والجزئي أحد اكثر اشكال العقوبات الاقتصادية فعالية في السياسة الدولية مثال الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق**حيث** فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على العراق بعد غزوه الكويت في العام 1990 إبان عهد الرئيس الأسبق صدام حسين، كما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بفرض عقوبات اقتصادية موازية، واستمر خضوع العراق لتلك العقوبات حتى العام 2010 حين أقر مجلس الأمن إلغاءها رسميا رغم أن بعضها ألغي عمليا في الفترة التي تلت الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

وقد تسببت العقوبات الغربية للعراق في إلحاق أضرار اقتصادية وإنسانية وصحية وتعليمية بالغة بالعراقيين، ووصفت تأثيراتها بالكارثية في المجالات الإنسانية، حيث أدت إلى وفاة أكثر من مليون ونصف من العراقيين –من بينهم نحو نصف مليون طفل– وحرمت العراقيين لأزيد من عقد من الزمن الحصول على حاجاتهم من الغذاء والدواء.

ولتلافي جزء من تلك التأثيرات التي توصف بالكارثية أطلق مجلس الأمن الدولي برنامج" النفط مقابل الغذاء "في العام 1995، وهو القرار الذي سمح لبغداد ببيع كميات من نفطها مقابل حصوله على كميات من الغذاء.

3_ **التعريفات الجمركية** : وهي سياسة يتم بموجبها فرض ضرائب جمركية على الواردات من الدول الأجنبية، وقد يكون الهدف هو توفير الحماية للصناعة المحلية, وقد تستخدم اموال الضرائب لزيادة الدخل القومي وقد يستخدم كوسيلة عقابية ضد بعض الدول.

4_الحصص : تستخدم بعض الدول نظام الحصص للسيطرة على استيراد بعض الحصص حيث تقوم بتحديد حصص معينة للسلع المستوردة, ومثل هذه الأجراءات يرسل الممول عادة بضاعته إلى بلد بسعر مفضل ولكن بكمية محدودة خلال فترة معينة, فالحكومة الأمريكية تحافظ على تحديد حصص معينة في استيراد السكر من الفلبين وجمهورية الدومينيكان ومن الدول المنتجة الآخرى.

5_ المعونات الاقتصادية :

وهي جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة (سواء هذه الجهات دولا أو منظمات متعددة الأطراف) إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل كانت انتقالية، بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض، والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات السياسية.

تعتبر المعونات الاقتصادية واحدة من أهم الأدوات الضاغطة التي تستخدمها الدول المانحة (الدول الغربية واليابان) في سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث, والهدف الرئيسي من وراء تقديم هذه المساعدات يدعم بالدرجة الأولى الدول المانحة للمساعدات, ومن خلال تلك المساعدات تفرض تلك الدول سياسات معينة على الدول المتلقية للمساعدات, وبعد نهاية الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية شروطا لمنح المساعدات للدول النامية, ومن بينها قيام هذه الأخيرة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان, وتبني الاقتصاد الحر, والأولوية في منح المساعدات للحكومات التي تطبق الانتخابات على اساس التعدية السياسية[5].

في السياق التاريخي، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، كانت المساعدات بالنسبة للدول المانحة مجرد أداة من أدوات سياستها الخارجية بغرض التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدولة المتلقية التي كانت المساعدات بالنسبة لها مجرد ثمن سياسي لمواقف سياستها الخارجية، ولم تكن طريقة استخدام المساعدة ومدى تحقيقها لأهدافها إلا نواحي ثانوية في عملية تقديم المساعدة، وبالفعل استطاعت بعض الدول النامية ذي الأهمية الإستراتيجية الحصول على قدر كبير من المساعدات من القطبين الكبيرين .بيد إن انتهاء الحرب الباردة وتحول الصراع الايدولوجي بين الشرق الغرب إلى نمط جديد من الصراع بين دول الشمال والجنوب، أدى إلى تغيّر كلي في مفهوم المساعدات، حيث باتت المساعدات أداة تهدف للتأثير على السياسة الداخلية للدولة المتلقية، ولا سيما أن انتهاء الحرب الباردة نزع الصفة الإستراتيجية عن الدول النامية في وقت باتت فيه هذه الدول في حاجة إلى المساعدات بزخم أكبر من أي وقت مضى

[5] حاتم، محمد عبد القادر ،**العولمة، ما لها وما عليها**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،2005.

نتيجة لإخفاقات عملية التنمية فيها، ولوطأة أزمة القروض الخارجية على اقتصادياتها، وهو ما لم يعد متاحاً كثمن سياسي وإنما نظير إتباع سياسات أخرى ولخدمة غايات أخرى[6].

[6] https://www.suwar-magazine.org/articles/1014_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8